دراسات

النص والتأويل:
في تقويم نشرات الأعمال "الأصيلة" لابن رشد

فؤاد بن أحمد

مركز أفكار للدراسات والأبحاث
Afkaar Center for Studies and Research

ALL RESERVED©2020
جميع الحقوق محفوظة © 2020

النص والتأويل:

في تقويم نشرات الأعمال "الأصيلة" لابن رشد

إلى محمد عابد الجابري، أستاذًا لي وناقدا للعقل العربي، في ذكرى وفاته العاشرة

فؤاد بن أحمد

جامعة القرويين، الرباط

الملخص

يعتبر إشراف الراحل محمد عابد الجابري (ت. 2010) على «إصدار طبعة جديدة مُحققة ومُيسرة لمؤلفات» **ابن رشد "الأصيلة"** خامس مشروع من نوعه، في القرن العشرين، ينكب على نشر جزء من أعمال الفيلسوف والقاضي ابن رشد (ت. 595هـ/ 1198م). فقد كان أول مشروع متكامل لجرد أعماله ونشرها وفقا للمناهج النقدية المعمول بها في الفيلولوجيا النصية هو مشروع البحاثة اليسوعي مُوريس بويج (1922–1952). وثاني مشروع لنشر أعمال ابن رشد هو ذاك الذي رسم معالمَه العالم الأمريكي اليهودي هاري أوستين ولفسون (ت. 1974م)؛ فقد قاد برعاية من الأكاديمية الأمريكية للقرون الوسطى ابتداء من 1931 مشروعا لنشر سلسلة الأعمال الكاملة التي تضم متن الشروح اعتمادا على نشرات البندقية. وثالث مشروع هو ذاك الذي عرفته مصر في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين؛ وكان الفاعلون الرئيسون فيه هم المرحوم محمود قاسم (ت. 1973م) في البداية، ثم تشارلز بترووورث بمعونة من عبد المجيد هريدي وبرعاية من مركز البحوث الأمريكي بمصر. وقد ركز المشروع على نشر المتن المنطقي لابن رشد في أصوله العربية، وخاصة تلاخيصه المنطقية. والمشروع الرابع، والذي جاء بناء عن تصور فلسفي للتطور الفكري لابن رشد ولوحدة متنه هو ذاك الذي أنجزه (خلال الثمانينيات

والتسعينيات من القرن العشرين)، وبإرادة فردية، الراحل جمال الدين العلوي (ت. 1992م). وقد نشرت بعض تحقيقاته في حياته والبعض الآخر بعد وفاته، كما هو معلوم. ولذلك، فإن صدور **مؤلفات ابن رشد "الأصيلة"** تحت إشراف الجابري قد جاء بعد حصول نوع من التراكم على مستوى المناهج والمقاربات في اختيار النصوص وتحقيقها وإخراجها.

وفي المقابل، فإنه على الرغم من كل الانتشار الثقافي الواسع لهذه الأعمال التي أشرف الجابري على نشرها، والعدد الكبير من الطبعات التي أنجزت لها، فإننا عندما نبحث عن العروض والمراجعات النقدية التي يُفترض أن تكون قد تمت لهذه النشرات التي ظهرت ضمن هذا المشروع فإننا نكاد لا نفوز بشيء ذي بال. والحال أن هذا المشروع في حاجة اليوم إلى مراجعة شاملة لأجل إظهار القيمة العلمية لتلك النشرات وكذا إبراز حدودها. لذلك، فإن القصد من دراستنا هذه هو أن نتفاعل تفاعلا نقديا مع تلك النشرات، أو بالأحرى مع بعض منها؛ وذلك بالتركيز على جانبين أساسيين: الأول هو تتبع مدى استيفاء مشروع الجابري شروطَ النشر النقدي (التحقيق) لنصوص ابن رشد؛ والثاني، تقديم عينة لتبعات الإخلال بتلك الشروط، على مستوى القراءة المذهبية أو التأويلية لتلك النصوص.

تقديم

أعلن المرحوم محمد عابد الجابري في نونبر 1997، واحتفاءً بمناسبة مرور ثمانية قرون على وفاة فيلسوف قرطبة ومراكش أبي الوليد ابن رشد الحفيد (ت. 595هـ/1198م)، عن مشروع «إصدار طبعة جديدة مُحققة ومُيسرة لمؤلفاته الأصيلة، أعني تلك التي كتبها ابتداءً وليس تلخيصا أو شرحا.»[1]

وقد تضمنت القائمة العناوين الآتية:

1. **فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال (ومسألة في أن الله تبارك وتعالى يعلم الجزئيات)؛**
2. **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة؛**
3. **تهافت التهافت؛**
4. **الكليات في الطب؛**
5. **جوامع سياسة أفلاطون؛**[2]
6. **بداية المجتهد ونهاية المقتصد.**[3]

---

[1] محمد عابد الجابري، "تقديم،" ابن رشد، **فصل المقال في تقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال أو وجوب النظر العقلي وحدود التأويل (الدين والمجتمع)**، تحقيق محمد عبد الواحد العسري، مع مدخل ومقدمة تحليلية للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، 7.

[2] على الرغم من أن هذا الكتاب لا يدخل ضمن الكتب الأصيلة أو الموضوعة وإنما ضمن الشروح، فقد أدرجه الجابري استثناءً، كما يشير، ضمن هذه المجموعة؛ وذلك بالنظر إلى أهميته في الدعوى العامة للجابري بخصوص الفكر الإصلاحي عند ابن رشد.

وعلى الرغم من معرفته «بوجود طبعات متعددة لهذه المؤلفات،»[4] فقد كان الجابري مقتنعا بأهمية إصدار نشرات جديدة، لأن «جميع هذه الطبعات [السابقة] تعاني مما يمكن أن نطلق عليه أزمة الفهم.»[5] التي تجعل «من الصعب، إن لم يكن من المستحيل استخلاص العبارة من تلك الطبعات.»[6] ومن ثم استخلاص قصد المؤلف، أعني ابن رشد.

وفي الواقع، لا نملك معلومات دقيقة عن تاريخ البدء في العمل على إخراج هذه المؤلفات، لكننا نتصور أن ذلك يعود سنتين، تقريبا، قبل نشرها وظهورها بين العامين 1997 و1998 تزامنا مع الاحتفالات المئوية الثامنة لوفاة ابن رشد. وفعلا، فقد نجح الجابري وفريقه الذي كان يتكون من تسعة باحثين (هم: أحمد شحلان وأحمد محفوظ ومصطفى الحداد ومصطفى حنفي ومحمد عبد الواحد العسري ومراد محفوظ ورضوان العيادي وأحمد بلا وسناء أبو زينب) في إصدار كل الأعمال في الآجال المحددة عموما، باستثناء **بداية المجتهد**.[7] وقد صدرت تلك الأعمال ضمن: **سلسلة التراث الفلسفي العربي: مؤلفات ابن رشد.**

وقد بدا الجابري بعد نجاح مشروع نشر المؤلفات "الأصيلة" لابن رشد طموحًا ومتحمسًا إلى الإقدام على مشروع أكثر صعوبة، إذ نجده يُبشر القارئ بنشرة جديدة لأعمال ابن رشد الضائعة في لغتها العربية «ابتداء من يناير 1999.»[8] ويعني بها تلك المؤلفات الرشدية التي لم يحفظ منها سوى ترجمات عبرية أو لاتينية أو كليهما. طبعا توفي الجابري رحمه الله، ولَم يظهر لهذا المشروع-الحلم أثر.

ويجدر بنا أن نشير إلى أن مشروع الجابري لنشر مؤلفات ابن رشد "الأصيلة" إنما هو خامس مشروع من نوعه عرفه القرن العشرون. فقد جاء هذا المشروع بعد مشروع العالم اليسوعي الفرنسي موريس بُوِيجْ الذي امتد من العام 1922 حتى وفاته العام 1951، ويعرف **بالمكتبة العربية السكولائية: سلسلة النصوص العربية** (Bibliotheca arabica scholasticorum: Série arabe)، ونشراته تُعد إلى اليوم نموذجا في بابها من حيث الدقة واستيفاء شروط المعالجة الفيلولوجية والنقدية للنصوص، ويكفي أن نذكر **تهافت التهافت وتفسير ما بعد الطبيعة**.[9] وفي تزامن مع عمل بويج، قاد العالم اليهودي الأمريكي

---

[3] ويضيف الجابري: «وفي النية أيضا إعداد طبعة محققة تحقيقا علميا، مع تعليقات وشروح، لكتابه الذي لا نظير له في الفقه المقارن (على المذاهب الأربعة كذا): **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**.» "تقديم،" 7.

[4] الجابري، "تقديم،" 7.

[5] الجابري، "تقديم،" 7.

[6] الجابري، "تقديم،" 7.

[7] صدر كتاب **الكليات في الطب** العام 1999. أما **بداية المجتهد ونهاية المقتصد** فلم تُعرف حيثيات عدم صدوره.

[8] محمد عابد الجابري، **ابن رشد: سيرة وفكر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، 9.

[9] ابن رشد، **تهافت التهافت**، تحقيق موريس بويج (بيروت: دار المشرق، 1930)؛ **تفسير ما بعد الطبيعة**، تحقيق موريس بويج، 4 مجلدات (بيروت: دار المشرق، 1938–1952). وانظر أيضا بخصوص عمل بويج:
Gerhard Endress, «Le projet d'Averroès: Constitution, réception et édition du corpus des œuvres d'Ibn Rušd,» in *Averroes and the Aristotelian Tradition. Sources, Constitution and*

هاري ولفسون برعاية من الأكاديمية الأمريكية للقرون الوسطى ابتداء من 1931 مشروعا أوسع وأكثر نسقية لنشر سلسلة الأعمال الكاملة التي تضم متن الشروح اعتمادا على نشرات البندقية، وهو المعروف **بخزانة شروح ابن رشد على أرسطو طاليس.**[10] وقد شُرع في إنجازه العام 1947، حيث نشرت ضمن هذا المشروع أعمال لابن رشد بلغاتها الثلاث، العبرية واللاتينية والعربية مع ترجمة للإنجليزية، يكفي أن نذكر منها **تلخيص الحس والمحسوس.**[11] ومن جهة أخرى، فقد كان المفكر المصري محمود قاسم قد دشن مشروعا طموحا لتحقيق نصوص ابن رشد؛ وبعد وفاته، أكمله تشارلس بترورث، وهو الذي ركز على نشر **الأصول العربية لشروح ابن رشد لكتب أرسطو**: **تلخيص ابن رشد كتب أرسطو في المنطق،** وأعني تحديدا تلاخيصه المنطقية.[12] وفي الأخير يجدر بنا أن نذكر المشروع الذي دشنه الراحل جمال الدين العلوي (ت. 1992) في بداية الثمانينيات من القرن الماضي؛ وقد نشرت بعض تحقيقاته في حياته فيما صدر البعض الآخر بعد وفاته، كما هو معلوم.[13] ولذلك فإن صدور هذه الأعمال تحت إشراف الجابري، وبرعاية مالية من مركز دراسات الوحدة العربية، قد جاء بعد حصول نوع من التراكم على مستوى المناهج والمقاربات في اختيار النصوص وتحقيقها وإخراجها.[14]

وقد حققت هذه الأعمال التي أشرف عليها الجابري انتشارا ثقافيا واسعا جدا مقارنة ببقية النشرات، إذ أعيد طبعها أكثر من مرة ليصل بعضها إلى الطبعة الثامنة عام 2020، فيما لم تتجاوز نصوص أخرى صدرت هنا وهناك طبعتها الأولى، مع أنها جيدة التحقيق والإخراج. وفضلا عن المكانة الاعتبارية للجابري نفسه، وهو عامل حاسم فعلا، فإنه يمكن رد هذا

Reception of the Philosophy of Ibn Rushd (1126–1198), ed. G. Endress, J. Aertsen (Leiden-Boston-Köln: Brill, 1999): 3–31, 28–29.

[10] Harry A. Wolfson, "Plan for the Publication of a *Corpus Commentariorum Averrois in Aristotelem*," *Speculum* Vol. 6, No. 3 (Jul., 1931): 412–427; *id*, "Revised Plan for the Publication of a *Corpus Commentariorum Averrios in Aristotelem*," *Speculum*, Vol. 38, No. 1 (Jan., 1963): 88–104; Gerhard Endress, «Le projet d'Averroès,» 28–30.

يمكن للمرء أن يعترض على بعض منطلقات هاري ولفسون، المتعلقة بحياة الفلسفة الرشدية بعد وفاة ابن رشد، لكننا نتركها إلى مقال آخر.

[11] نشرت العديد من النصوص ضمن هذا المشروع؛ ونكتفي بالإشارة إلى ابن رشد، **تلخيص كتاب الحس والمحسوس،** حرره وعلق عليه صبى بلومبرج (كامبردج: الأكاديمية الأمريكية للقرون الوسطى، 1972).

[12] انظر تشالس بترورث، "تصدير،" ضمن ابن رشد، **تلخيص كتاب الجدل،** حققه وقدم له وعلق عليه تشالس بترورث، شارك في التحقيق أحمد عبد المجيد هريدي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979)، 17–18. وللمؤلف نفسه، "تصدير،" ضمن ابن رشد، **تلخيص كتاب العبارة،** حققه المرحوم محمود قاسم، راجعه وأكمله وقدم له وعلق عليه تشالس بترورث وأحمد عبد المجيد هريدي (القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب، 1981)، 14؛ وللمؤلف نفسه، "تصدير،" ضمن ابن رشد، **تلخيص كتاب القياس،** حققه المرحوم محمود قاسم، راجعه وأكمله وقدم له وعلق عليه تشالس بترورث وأحمد عبد المجيد هريدي (القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب، 1983)، 49–50.

[13] نشير على سبيل المثال فقط إلى **مقالات في المنطق والعلم الطبيعي،** تحقيق جمال الدين العلوي (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1983)؛ و**تلخيص السماء والعالم،** تحقيق جمال الدين العلوي (فاس: منشورات كلية الآداب، 1984)؛ و**تلخيص الكون والفساد،** تحقيق جمال الدين العلوي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1995.

[14] وفي كل الأحوال، فإنه ما نزال نفتقر إلى نشرة نقدية معتمدة للأعمال الكاملة لابن رشد، على غرار ما حصل في القرن السادس عشر مع أعمال أرسطو؛ وذلك لأسباب ليس هاهنا سياق التفصيل فيها.

الانتشار إلى طبيعة المتلقي الذي كان يستهدفه المشروع. فالذي يُفهم من كلام الجابري نفسه عن «إصدار طبعة جديدة محققة وميسرة لمؤلفاته» هو أن يجعل أعمال ابن رشد في متناول أكبر قدر ممكن من القراء والمهتمين. لذلك عمد إلى تيسير مداخل ومقدمات لهذه الكتب، بل استعمال «لغة العصر» في التعبير عن مضامينها، وإضافة عناوين فرعية لم تكن لتخطر على بال ابن رشد نفسه،[15] وتوشيح النصوص بتعليقات وشروح ترمي إلى تقريبها للقارئ غير المختص. وفي الواقع فقد كان الجابري صريحا في القصد من مشروعه؛ إذ لم يكن يقصد به حلقات الأكاديميين الضيقة، وإنما وضعَ أداة ضرورية بين أيدي المثقفين، وخاصة الشبان منهم.[16] وهكذا، فقد حصل نوع من "التعميم" و"الدمقرطة" لمؤلفات ابن رشد وأقواله ولفكره بشكل لم يحصل من قبل، وضدا على "نخبوية" ابن رشد نفسه.

وفي المقابل، فإنه على الرغم من كل هذا الانتشار الواسع، فإننا عندما نبحث عن العروض والمراجعات النقدية التي يُفترض أن تكون قد تمت للنشرات التي ظهرت ضمن هذا المشروع نكادُ لا نظفر بشيء ذي بال.[17] والواقع أن هذا المشروع في حاجة اليوم إلى مراجعة شاملة ودقيقة لأجل إظهار القيمة العلمية لتلك النشرات، وكذا إبراز حدودها. ولهذا السبب استعملنا عبارة التقويم في عنوان دراستنا. غير أننا لسنا نقصد من هذا التقويم سوى ممارسة فعالية أكاديمية كانت عزيزة على قلب المرحوم، وهي النقد. والغرض من هذا النقد ليس تخسيس صورة الراحل ولا مجهودات من اشتغل معه، وإنما هو التمهيد والتوطئة إما لطبعات جديدة من قبل هؤلاء، أو لنشرات جديدة من قبل غيرهم.

وطبعا لا يتسع المقام للوقوف هنا عند كل النشرات.[18] لذلك سنكتفي بالإشارة إلى بعض منها في البداية، مع التفصيل قليلا في نشرة **الكشف**، لأننا نشتغل منذ مدة على إعداد نشرة نقدية جديدة له اعتمادا على أكبر عدد من المخطوطات التي وقفنا عليها.

---

15 عناوين من قبيل: **وجوب النظر العقلي وحدود التأويل (الدين والمجتمع)**؛ و**نقد علم الكلام ضدا على الترسيم الإيديولوجي للعقيدة ودفاعا عن العلم وحرية الاختيار في الفكر والعمل**؛ و**انتصارا للروح العلمية وتأسيسا لأخلاقيات الحوار**.

16 الجابري، **ابن رشد: سيرة وفكر**، 10، 11. هذه الرهانات، في نظري، هي التي جعلت الجابري لا يتردد في تجاوز أمور تعتبر من باب البديهيات عند المهتمين بالتحقيق. مثلا، مسألة إخراج نص سليم بشكل محايد حيادا تاما أمر "مقدس" عند هؤلاء؛ وذلك حتى يمكن استعماله في البحث والدراسة الأكاديميين. لكن هذا لم يكن على رأس أولويات الجابري.

17 أغلب ما كتب، على قلته، ركز على مضامين الكتاب. ويمكن أن نشير هنا إلى مقالة محمد ألوزاد، "في الرشدية العربية المعاصرة،" **مقدمات: المجلة المغاربية للكتاب** 15 (شتاء 1998): 29–37. وعلى الرغم من أن محمد عبد الواحد العسري كان أحد المشاركين في مشروع الجابري المذكور، فإنه من المفيد جدا العودة إلى دراسته "تحقيقات محمد عابد الجابري وفريقه للمؤلفات الأصيلة لابن رشد،" ضمن **التراث والنهضة: قراءات في أعمال محمد عابد الجابري** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004): 119–140. فالدراسة تسلط أضواءً على الكثير من التفاصيل والمعلومات والعوائق التي صاحبت المشروع.

18 استثنينا من هذه الدراسة نشرتي **جوامع سياسة أفلاطون** و**الكليات في الطب**؛ وقد فعلنا ذلك لأسباب مقامية خالصة. ويمكن العودة، بخصوص قيمة النشرتين وحدودهما، إلى ملاحظات محمد عبد الواحد العسري، "تحقيقات محمد عابد الجابري وفريقه للمؤلفات الأصيلة لابن رشد،" 125–126، 135–140؛ كما يمكن العودة إلى مقدمة الطبعة الثانية **لجوامع سياسة أفلاطون**، نقله من العبرية إلى العربية وقدم له أحمد شحلان (الرباط: مطبعة الرسالة، 2014). أما

1. عن المتن الرشدي

يصعب علينا أن نتابع حديث الجابري عن "الأعمال الأصيلة" لابن رشد وعن معاييره ومبرراته لإلحاق هذا الكتاب أو ذاك من كتب ابن رشد بهذه "الأعمال الأصيلة" دون أن نتذكر الجهد الذي بذله الراحل جمال الدين العلوي في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي- مستوحيا بذلك وحدة المتن الأرسطي- في البحث عما يثبت به "وحدة المتن الرشدي". ولعل أهم ما دافع عنه جمال الدين العلوي في كتاب **المتن الرشدي** هو ضرورة النظر إلى أعمال ابن رشد على أنها تشكل وحدة لا تمييز فيها بين ما هو شرح على نص آخر لأرسطو أو لغيره وبين ما كتب ابتداءً دون أن يكون شرحا على نص آخر، وهو ما يسميه بـ"المؤلفات الموضوعة". وفي الواقع، فقد جاءت فكرة المتن الرشدي للتغلب على ذلك التنازع الذي كان ولا يزال حول هوية النصوص التي تمثل فلسفة ابن رشد حقًا، أهي كتاباته المستقلة التي كتبها ابتداءً، أم أنها شروحه على نصوص الفلاسفة السابقين والأطباء القدماء، كأرسطو وجالينوس وغيرهم. وفضلا عن النظرة التجزيئية "التقطيعية"[19] التي حكمت التعامل مع أعمال مُؤلّف واحد، إلى درجة التشكيك في نسبة بعض الأعمال إلى ابن رشد،[20] فإن ذلك قد انعكس على التوازن الملاحظ في الاهتمام والعناية بهذا الجانب أو ذاك من تلك الأعمال. وهكذا، فقد قدم لنا العلوي متن ابن رشد بوصفه كيانًا موحدًا يتضمن مجموع كتاباته بغض النظر عن نوعيها المذكورين وعن جنس الكتابة التي اعتمدها ابن

مسألة في أن الله تبارك وتعالى يعلم الجزئيات، فقد نشرها الجابري ملحقة بنشرة **الفصل** «من دون أي تحقيق». انظر: العسري، "تحقيقات محمد عابد الجابري،" 128، هـ31، 130.

[19] انظر بخصوص "وحدة المتن الرشدي": جمال الدين العلوي، **المتن الرشدي: مدخل لقراءة جديدة** (البيضاء: دار توبقال، 1986)، 192، ومواضع عدة من عمله؛ وانظر أيضا: محمد المصباحي، "حول إشكالية المتن الرشدي: مراجعة نقدية لكتاب **المتن الرشدي**،" ضمن **دلالات وإشكالات: دراسات في الفلسفة العربية الإسلامية** (الرباط: منشورات عكاظ، 1988): 71–83، 72–73.

[20] قد يطول بنا الكلام بالدخول في تفاصيل هذه المسألة، لذلك نكتفي، على سبيل المثال، بإيراد مختصر جدا لبعض الشكوك التي مست واحدا من هذه الكتب الأصيلة، وهو **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**. فبناءً على عدم وقوفه على أي أثر لشخصية الفيلسوف في هذا الكتاب، أثار عبد الرحمن بدوي، العام 1976 شكوكا من قبيل:

«Je crois qu'il y a un problème sérieux concernant l'authenticité de *Bidāyat al-Mujtahid* d'Ibn Rushd. En effet, en lisant ce livre je fus toujours frappé du fait qu'on n'y trouve absolument aucune influence d'Ibn Rushd le philosophe sur Ibn Rushd juriste. Faut-il conclure à l'existence d'une cloison étanche dans l'âme d'Ibn Rushd entre les deux : le philosophe et le juriste ? ou bien ne vaut-il pas mieux scruter de près le problème de l'attribution de ce livre-là à notre philosophe ? » 'A. Badawi, « Remarques et questions,» in *Multiple Averroès* éd. Jean Jolivet (Paris : Les Belles Lettres, 1978), 42.

ويستعيد علي أمليل هذه الأسئلة ويذهب بها أبعد، دونما حجج وثيقة، إلى الجزم في الفصل في ابن رشد بين شخص الفقيه وشخص الفيلسوف، انظر: **السلطة الثقافية والسلطة السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996): 203، 199، 204. ويذهب طه عبد الرحمن حدّ إسقاط كل إبداع عن جهود ابن رشد الفقهية كما الفلسفية، فيقول: «لا أثر عنده لفقه متميز يستمد قيمه أو، على الأقل، توجهه من ممارسته الفلسفية؛ أو قل، باختصار، إن ابن رشد لم يبدع في الفلسفة عن طريق الفقه، ولا أبدع في الفقه عن طريق الفلسفة.» **حوارات من أجل المستقبل** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011)، 119–120. وخلافا لهذه المقاربة، دافع الراحل جمال الدين العلويّ بقوة عن أنّ كتاب **البداية** «غير غريب في المتن الرشدي» وأنّه «يقع في الصميم من اهتمامات ابن رشد،» العلوي، **المتن الرشدي**، 183، 188.

رشد فيها، وعن الموضوع الذي يدرسه. إن عقلا واحدا هو الذي يسري في ما كتبه ابن رشد في الأخلاق والفلسفة الطبيعية والفقهيات والمنطقيات والميتافيزيقيا وفني الشعر والخطابة والسياسة والكلام والسيكولوجيا والطب، وفي ما صاغه، سواء في جوامع أو تلاخيص أو شروح أو مقالات أو في مؤلفات موضوعة.

وإذا كان العلوي قد بذل جهدا كبيرا لتبريز ما يربط كتابات ابن رشد بعضها إلى بعض بحيث تصبح متنا واحدا يسهل على الدّارسين التعامل معه «ككل يخدم بعضه بعضا،»[21] فإن حديث الجابري عن مشروع لنشر "الأعمال الأصيلة" لابن رشد يعود بنا إلى ما قبل **المتن الرشدي**. وإلى ذلك، فإن الجابري نفسه لم يكن منسجما في رؤيته بخصوص ما يعنيه "بالأعمال الأصيلة". فإدراجه مثلا لعمل لا يُعتبر، مبدئيا، من المؤلفات الموضوعة لابن رشد، وهو **جوامعه على سياسة أفلاطون** (=**الضروري في السياسة أو مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**) ضمن المشروع يخرم هذا التصور، ويجعل استبعاد أعمال أخرى من قبيل **الضروري في صناعة النحو** ومقالاته العديدة أمرا لا مبرر له. ونتصور أن تلك المبررات التي ساقها الجابري لتسويغ خرقه لقاعدة الأعمال الأصيلة غير وثيقة، بالنظر إلى أن ما ينسحب على **الجوامع** يمكن أن يتخذ مبررا لإدراج أعمال أخرى.[22]

2. فصل المقال وتهافت التهافت

أحسب أن الجابري عندما قرر تنفيذ مشروعه لم يكن بعدُ قد اطلع كفاية على النشرات العلمية التي تمت لبعض مؤلفات ابن رشد ولا انتبه إلى قيمتها العلمية والمنهجية. إذ يبدو، مثلا، أنه لم يقف عن قرب على نشرة **فصل المقال** التي كان قد أخرجها جورج فضلو الحوراني، وقد صدرت عن بريل بليدن العام 1959،[23] ولا عن **تهافت التهافت**، الذي كان أصدره موريس بويج العام 1930.[24]

وتماما كما سنرى مع **الكشف**، لم يعتمد محمد عبد الواحد العسري على نسخ جديدة تخول له علميًا القيام بنشرة جديدة **للفصل** تتجاوز المستوى الذي وصلت إليه النشرات السابقة

---

[21] انظر: المصباحي "حول إشكالية المتن الرشدي،" 73.

[22] لمزيد من التفاصيل بخصوص هذه المسألة، انظر الملاحظات النقدية لمحمد عبد الواحد العسري في: "تحقيقات محمد عابد الجابري،" 123–125.

[23] **كتاب فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال** للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، تحقيق جورج فضلو الحوراني (ليدن: بريل، 1959)؛ وبعد ذلك بسنتين (1961) قام الحوراني بإخراج الترجمة الإنجليزية للعمل. انظر:

On the Harmony of Religion and Philosophy, A Translation, with introduction and notes, of Ibn Rushd's *Kitāb fasl al-maqāl*, with its appendix (Damīna), and an extract from *Kitāb al-Kashf `an Manāhij al-adilla,* by George F. Hourani (London: Messrs. Luzac & Co, 1976).

[24] لسنا ندعي أن الجابري لا يعرف هذه النشرات، لكننا نشير مثلا إلى أنه لم يستعمل نشرة جورج الحوراني في دراساته المنشورة.

المعروفة، وخاصة تلك التي قام بها الحوراني، وقد أشرنا إليها للتو. ويجدر بنا أن نضيف هنا إلى أن هذا الأخير عندما أقدم على إعداد نشرة نقدية **للفصل** لم يكن ذلك من دون مبرر. فقد كانت النشرات من قبل كلُّها، وهي ليست بالقليلة، تعتمد بشكل أو بآخر نسخة الإسكوريال رقم 632، والتي يعود تاريخ كتابتها إلى 724 هجرية. وقد اهتدى الحوراني إلى نسخة أخرى (نسخة المكتبة الأهلية بمدريد 5013) لم تكن قد استعملت من قبل، وهي أقدم من تلك المعروفة، إذ يعود تاريخها إلى 633 هـ/1236م، مما يعني أنها قد نسخت حوالي 38 سنة بعد وفاة ابن رشد، ومن المرجح أن يكون ناسخها هو أحد تلامذته.[25] ومع كل ذلك فقد اعتمد الحوراني النسختين معا، أعني نسخة المكتبة الأهلية ونسخة الإسكوريال، معتبرا إياهما في مستوى واحد وتكمل إحداهما الأخرى.

ويبدو من المقارنة بين النشرتين، نشرة الحوراني من جهة ونشرة العسري بإشراف الجابري من جهة ثانية، أنه لم يكن هناك من مسوغ للنشرة الأخيرة بالصيغة التي هي عليها اليوم، لأن هذه، في تقديرنا المتواضع، قد جاءت دون الأولى إخراجا وجودة واحتراما لمقتضيات النشرات النقدية للنصوص.[26] ومن المستغرب حقا أن يحصل إسقاطها من قائمة النشرات التي قورنت وعورضت بها نشرةُ الجابري، بينما اعتُمدت في المقارنة نشراتٌ، كتلك التي أخرجها ألبير نصري نادر، وهي التي استنسخت عمل حوراني حرفيا، وتلك التي أخرجها عمارة، وقد اعتمدت النسخة الخطية 133، وهي التي استنسخت عمل موللر الصادر عام 1859.[27] هذا فضلا عن تدخلات الجابري في نص ابن رشد بشكل يحرم

---

[25] الناسخ هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الملك بن حاضر. ونعرف اليوم أن هذا الشخص هو واحد ممن نسخوا بعض أعمال ابن رشد؛ فقد نسخ **فصل المقال**، فضلا عن **الكليات في الطب**. انظر بعض التفاصيل بخصوصه في محمد ابن شريفة، **ابن رشد الحفيد. سيرة وثائقية** (البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1999)، 274–275.

[26] وتجدر الإشارة إلى أن نشرة الحوراني نفسها قد تعرضت للنقد والتطوير من قبل الأستاذ محسن مهدي. وفي ضوء ملاحظات هذا الأخير أقدم تشالس بترورث على إعداد ترجمة جديدة مرفوقة بنص عربي منقح. انظر:
Charles Butterworth, "The Source that nourishes, Averroes's Decisive Determination," *Arabic Sciences and Philosophy* 5 (1995): 93–119, 93–94, n. 3; *id*, "Preface," in, Averroes, *Decisive Treatise & Epistle Dedicatory*, Translation, with introduction and notes, by Charles E. Butterworth (Provo, Utah: Brigham Young University Press, 2001), xi.

[27] يصر محمد عمارة في مقدمته لنشرة **فصل المقال** على أن نسخة حكمة تيمور 133 التي اعتمدها لتحقيق نص **الفصل** إنما هي نسخة أصيلة ومستقلة وليست استنساخا لطبعة موللر. يقول في هذا: «ولقد اطلع الدكتور حوراني على نسخة فتوستات لهذه المخطوطة، ولكنه لم يستفد منها في تحقيقه، لأنه فهم -خطأً- "أن هذه النسخة ما هي إلا نسخة حديثة لطبعة موللر بما فيها من أخطاء". ونحن نقول إنه فهم خطأً، لأن مراجعتنا لهذا المخطوط، ومقابلتنا له على طبعة موللر (مخطوط الإسكوريال) وطبعة حوراني (مخطوط المكتبة الأهلية ومخطوط الإسكوريال مجتمعين) قد أثبتت – كما هو واضح من مراجعة فروق النسخ بهوامش هذه الطبعة – أن مخطوط التيمورية نسخة مستقلة عن مخطوط الإسكوريال وأيضا عن مخطوط المكتبة الأهلية، برغم التشابه الكبير بين نص التيمورية ونص الإسكوريال.» محمد عمارة، "مقدمة،" ضمن، ابن رشد، **فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال**، دراسة وتحقيق م. عمارة ط. 2 (القاهرة: دار المعارف، 1982)، 16. ولا ندري ما الذي جعل عمارة يعتمد هذه النسخة المستقلة بحسب زعمه والتي لا تاريخ لها ويسقط من الحساب النسختين المعروف تاريخهما، حتى لا نقول النسختين الأقدم. في كل الأحوال، تعرض مذهب عمارة للرد الصريح من قبل المهتمين بهذه النشرة الجديدة. ويقول العسري في هذا: «إن إلحاحه [عمارة] على كون النسخة التيمورية نسخة أصيلة وليس مجرد نسخة رديئة من طبعة موللر لم يكن مبررًا فلم يؤيد اعتقاده هذا

الدّارسين من قراءة مباشرةٍ لعمل فلسفي من القرون الوسطى ومن الإنصات لصوت ابن رشد دونما وسائط ومُقَبّلات ومُلوّنَات. وفي كل الأحوال، فلعل العسري قد أدرك بسرعة محدودية عمله ونواقصه؛[28] وقد أعلن عن ذلك غير ما مرة، كما أدرك ضرورة مراجعته والاستدراك عليه، خاصة وأن ما نشر إنما كان، على ما يبدو، مُسودة العمل وليس صيغته النهائية.[29]

وما أوردناه بخصوص **الفصل** يصدق على **تهافت التهافت**، إذ لم يكن هناك من مسوغ، نهائيا، للإقدام على نشره من جديد. ولعل الجابري وفريقه، الذي باشر عملية التحقيق، كانوا يدركون أن ما هم بصدده لن يكون، أو بالأحرى، لم يكن في مستوى ما صنعه الأب موريس بويج سبعينَ سنة من قبل، وذلك لأسباب ذاتية وموضوعية صريحة، لا نحتاج، لإدراك طرف منها، سوى قراءةٍ ما خطه منسق فريق التحقيق، أحمد محفوظ، في تقديمه لنشرة **التهافت**. وفضلا عن أشكال الغموض وعدم الدقة، فإن أغلب المعلومات المتعلقة بالمخطوطات، التي يفترض أن تكون قد اعتمدت في التحقيق، هي نقل شبه حرفي -لكنه مخل ومن دون إشارة-[30] عن كلام موريس بويج في تقديمه لنشرة **التهافت**.[31]

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن أحمد محفوظ قد أصر على تسويغ القيام بنشرة جديدة. والحال أن ما عرضه من مبررات لنشرته غير وثيق في تقديرنا، بل يبعث على الابتسام حقا. ذلك أن تبرير إعداد نشرة جديدة بالقول إن «هذا المحقق الصارم الجدي ليس يرتاح إليه

بمقارنة نقدية بين تلك المخطوطة وبين مخطوط الإسكوريال ومخطوط المكتبة الوطنية بمدريد.» "مقدمة التحقيق"، ضمن ابن رشد، **فصل المقال**، تحقيق العسري، 80؛ وانظر أيضا: العسري، "تحقيقات محمد عابد الجابري،" 130؛ وانظر كذلك ما قاله مصطفى حنفي بخصوص النسخة 133 في "مقدمة المحقق"، ضمن ابن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة**، 92–93.

[28] العسري، "تحقيقات محمد عابد الجابري،" 128–131.

[29] العسري، "تحقيقات محمد عابد الجابري،" 128، هـ31. والمثال الصريح لاستدراك العسري على نشرته **للفصل** و**مسألة في أن الله تبارك وتعالى يعلم الجزئيات** هو تداركه النقص الذي شاب مقدمة نشرته، فقام في دراسته المشار إليها للتو بوصف تقني ونقدي لمخطوطات العملين ولنشراتهما. انظر، العسري، "تحقيقات محمد عابد الجابري،" 126–130؛ وكان الأنفع أن تُلحق هذه الملاحظات البعدية أو تدرج في طبعة جديدة لهذين النصين، مراجعة ومنقحة، بدل إعادة طبعها لثامن مرة عام 2020 كما طُبعت مُسودتها أول الأمر عام 1997.

[30] لا يذكر أحمد محفوظ أنه ينقل عن بويج؛ هذه واحدة، وأما الثانية، فإنه ينقل بطريقة مختزلة وخاطئة أحيانا. مثلا مكتبة "بيني" أصبحت مكتبة "بيكي". انظر، "مقدمة التحقيق،" ضمن ابن رشد، **تهافت التهافت**، [**انتصارًا للروح العلمية وتأسيسا لأخلاقيات الحوار؟**]، تحقيق أحمد محفوظ وآخرين، مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، 95. وقد شاب الغموض أيضا حديث محمد عبد الواحد العسري، عن الخزانات التركية التي تحتفظ بمخطوطات **التهافت**، انظر: «وهي مخطوطة يكي [والصواب: بيني] جامع، رقم 734، ومخطوطة شهيد علي باشا، رقم 1982، ومخطوط ليكي [والصواب: لاليلي] جامع، رقم 2490.» "مقدمة التحقيق،" 135، هـ. 52.

[31] Cf. Maurice Bouyges, «Notice,» *in* Averroes, *Tahafot at-Tahafot*, texte arabe établi par Maurice Bouyges (Beyrouth : Imprimerie catholique, mcmxxx): ix–xxxix, xix, xxi–xxii. وقارن أحمد محفوظ، "مقدمة التحقيق،" 94. وقد نبه على هذا الأمر محمد عبد الواحد العسري، "مقدمة التحقيق،" 134، هـ. 49.

جميع القراء،»[32] إنما هو قول مثير للاستغراب.[33] والأغرب أن الجهد النموذجي الذي بذله موريس بويج لإخراج **تهافت التهافت**، الذي ما يزال يتحدى كل المحققين إلى اليوم، لم يكن سوى «جهدٍ ساذجٍ ميكانيكي» في تقدير أحمد محفوظ؛ إذ يقول في مقدمة نشرته: «ظل متنه [=**التهافت**] كذلك حرا طليقا إلى أن قصد م. بويج أن يحققه فأخضعه إلى فحوص كثيرة دقيقة صارمة في مصادر متعددة وضبط مادته بأقوم أدوات عصره إلى أن طبع في سنة 1930 [...] فصارت هذه الطبعة مرجع الباحثين والمتخصصين إلى حد الآن. **لكن هذا المحقق الصارم الجدي ليس يرتاح إليه جميع القراء**. فأعماله إن كانت تثير في بعض القراء إعجابا فإنها توقع في الملل والضجر بعضا آخر. **وذلك أن منهجه يقوم على نوع من الحياد، أقرب إلى حياد من يتجنب التورط**، يجعله يرى كل نقطة سوداء على ورقة المخطوط قابلة لأن تكون فرقا، **ويشتكي** في هوامش المتن من كل رسم مغاير. لما يقف القارئ على صفحة من المتن الذي يحققه بويج، ويرى هوامش ورموزا كثيرة مكدسة يضاعف حجمها حجم المتن، وعلى كل كلمة أو كلمتين رقم هامش، وتبدو له جل الفروق فروقا شكلية لا غير؛ فإنه إذا كان من غير المتخصصين فستحيره الفروق وسيكون ممن يستسلم معجبا بأناة وصرامة هذا الراهب الناسك، أو **ممن لا يطيق ذلك فسيمل وينصرف**؛ وإذا كان من المتخصصين فلن تحيره الفروق وسيكون ممن يرى في كثرة الفروق الشكلية مبالغة، أو ممن يرى في ذلك **سذاجة ميكانيكية إيجابية**.»[34] ولا يورد محفوظ أسماء المتخصصين الذين يرون في عمل بويج مبالغة أو سذاجة. والحق أنه كان يكفي القول، بدلا من هذه المبررات، إن القصد من العمل إنما هو إعداد نشرة ميسرة، وفق خطة الجابري، حتى نتفهم القصد من تخفيف النص من الجهاز النقدي الشامل الذي سيّجه به بويج، وإبدال هذا الجهاز بمقدمة المشرف ومدخله وشروحه.

لكن عمل بويج لا يخلو من فوائد في نظر محفوظ؛ وكما يقول إن فائدته الأكبر «هي أن هذا النوع من التحقيق، لما يستوفي جل المخطوطات [...] ويسلك المحقق فيه بخلق الورع الصادق، **فإنه يصبح معه المتن بهوامشه بعد طبعه نصا** [...] **خَليقا** [في الأصل: قليلا] **لأن يحقق من جديد ويضبط ويراجع ويؤول** حسب القارئ بأدوات نظرية ربما أعمق وأصح.»[35] ومع أن محفوظ لم يذكر هذه الأدوات النظرية التي قد تكون أعمق وأصح من تلك التي استعملها بويج ولا شيء في نشرته يظهر ذلك، فإنه تنزيلا لمهمة تحقيق عمل بويج

---

[32] أحمد محفوظ، "مقدمة التحقيق،" ضمن ابن رشد، **تهافت التهافت**، 97.

[33] فمن من المحققين يرتاح إليه جميع القراء؟ ومتى كان الإعجاب والملل والضجر معايير في تقويم النشرات النقدية؟ أتصور أن هذه الاعتبارات تقع خارج مقتضيات النشر النقدي للنصوص.

[34] محفوظ، "مقدمة المحقق،" ضمن ابن رشد، **تهافت التهافت**، 97؛ وانظر، العسري، "مقدمة التحقيق،" 135.

[35] محفوظ، "مقدمة المحقق،" 98.

من جديد وضبطه ومراجعته وتأويله أُخرج **تهافت التهافت** مرة أخرى. والمفارقة هي أنه على الرغم من كل المساوئ التي حاول أحمد محفوظ أن يجدها في منهجية بويج في تحقيقه كتاب **تهافت التهافت**، فإنه قد اضطر أمام فوائده الكثيرة والكبيرة إلى القول في الأخير: «لكل هذا كانت إفادتنا من التحقيق الذي أنجزه بويج لهذا الكتاب كبيرة وقيمة وذات فضل على ما قصدنا أن نحققه.»[36] وإن كان محفوظ لم يحدد بالضبط أين استفاد من هذا التحقيق.

أما إذا تساءل القارئ: ما هي المخطوطات التي اعتمدها أحمد محفوظ وفريقه في إخراج **تهافت التهافت؟** فلن يفلح بجواب، لأنه ببساطة غريبة حصل تجاهلٌ مريبٌ لذكر هذه النسخ الخطية المعتمدة، كما حصل تجاهل وصفها، وتحديد أي منها اعتمدت نسخة أمّا. ونفهم من كلام محفوظ في التقديم أن مخطوطاته، إن كانت هنالك واحدة أصلا، كانت دون تلك التي اعتمدها بويج في نشرته العام 1930، من حيث العدد.[37] تلك كانت خطة محفوظ وغرضه الأول من "تحقيقه لتحقيق" بويج نص **التهافت** وضبطه ومراجعته؛ أما مهمة تأويله فقد اضطلع بها المرحوم الجابري. لذلك، فإن دفع الفضولُ بالقارئ إلى المقارنة بين نشرة الجابري ونشرة بويج، سيكتشف أنها إعادة إخراج لها بطريقة تخدم الهدف من المشروع، كما ذكرنا في البداية. وسيجد بدلا من الملاحظات والمقارنات الفيلولوجية الدقيقة لبويج توجيهات الجابري "الأيديولوجية" وتأويلاته لنص **التهافت** باستعمال أدوات "العصر".

مجمل القول، إن نشرة **تهافت التهافت** التي أشرف عليها الجابري هي بمثابة إعادة إنتاج لنشرة موريس بويج، وتظل عالة عليها في كل شيء تقريبا، بل هي دونها من حيث الجهاز النقدي المصاحب. لذلك، لم يكن هناك من مبرر للقيام بها، من الناحية العلمية الصرفة، طالما أنها لم تعتمد النسخ الخطية التي اعتمدها بويج، ولا هي تشوفت إلى استعمال ما لم يكن بيد هذا الأخير.

3. الكشف عن مناهج الأدلة

على خلاف نشرتي **الفصل والتهافت**، يوجد اليوم ما يكفي من المبررات المعقولة لتسويغ نشرة جديدة **للكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**. فالعمل لم ينشر من قبل نشرة نقدية

---

[36] محفوظ، "مقدمة المحقق،" 98.

[37] يقول أحمد محفوظ: «بغض النظر عن الصعوبات الإدارية والتقنية التي رافقتنا إلى **يوم عدم الحصول على المخطوطات وعلى معلومات عنها**، كما هو الشأن غالبا في حصون المخطوطات [...]» "مقدمة المحقق،" 95. والغريب هو أن يتحدث محفوظ عن مخطوطات **التهافت** اعتمادا على ما كتبه موريس بويج دون أن يجهد نفسه في العودة إليها. انظر: "مقدمة المحقق،" 95–96. وفي الواقع، يصعب علينا أن نستوعب، مثلا، كيف يحصل الحديث عن مجموع (لاليلي، 2490) الذي يحتوي على نسخة **تهافت التهافت** دون أن يحصل الانتباه إلى أن هذا المجموع نفسه يحتوي أيضا على نسخة **للكشف** لم تُستعمل من قبل مصطفى حنفي (ولا من قبل غيره) في إخراج **الكشف**. وسنقف عند هذه النسخة أدناه.

حقا؛ وكل النشرات التي ظهرت خاصة في مصر قد عولت بشكل أو بآخر على نسخة الإسكوريال 632.[38]

وتاريخيا، يعتبر **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة** أول كتاب لابن رشد ينشر أصله العربي في العصر الحديث. وقد صدر في ألمانيا ضمن النشرة الشهيرة لثلاثية ابن رشد: **فصل المقال والكشف** و**مسألة في أن الله تبارك وتعالى يعلم الجزئيات**، وقد أنجزها ماركوس جوزيف موللر العام 1859،[39] وأتبعها بترجمة ألمانية لها نُشرت العام 1875.[40] وكان موللر قد اعتمد في إخراج نشرته على النسخة الخطية الوحيدة المعروفة آنذاك، نسخة الإسكوريال رقم 632.

وأما ثاني نشرة "نقدية" **للكشف**، فهي تلك التي أخرجت في العام 1955 من قبل الدارس المصري المعروف محمود قاسم، بعنوان مبتور البداية: **مناهج الأدلة في عقائد الملة**.[41] وقد اعتمد في نشرته تلك على:

1. مخطوط 129 حكمة، من المكتبة التيمورية، بدار الكتب المصرية.
2. مخطوط 133 حكمة، من المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية.
3. النسخة التي نشرها م. ج. موللر بميونخ عام 1859، وقد ذكرناها للتو.
4. نسخةٌ نشرتها مكتبة الخانجي عام 1910.

وقد عاد قاسم العام 1964 ليصدر طبعة ثانية **للكشف** بنفس العنوان السابق، واعتمادا على مخطوط جديد مصور[42] من مكتبة الإسكوريال 632. ولم يكن قاسم يعرف أن المخطوط ذاته هو الذي كان قد استُعمل من قبل مُوللر، قَرنًا من الزمن من قبل.

لا مجال هنا للوقوف على ما اعترى هذه النشرة من مشاكل، ولكننا سنشير بالأحرى إلى ما سببته من مشاكل وعوائق ما تزال آثارها قائمة إلى اليوم. فقد ظلت جوانب كثيرة في **الكشف** بمنأى عن البحث بسبب من إسقاطه لأجزاء من النسخة الخطية حكمة تيمور 129،

---

[38] ومن النشرات ما عول على نسخ من الدرجة الثالثة، وأقصد بهذا استنساخَ طبعة حديثة وليس نسخة خطية؛ كما هو الشأن بالنسبة لمن اعتمد على نسخة حكمة تيمور رقم 133.

[39] **ثلاث رسائل للشيخ الأجل العلامة أبي الوليد محمد بن رشد**، ضمن : *Philosophie und Theologie von Averroes*, ed. Marcus Joseph Müller (München: Franz, 1859), 27–127.

[40] *Philosophie und Theologie von Averroes*, aus dem Arabishchen üebersetzt von Marcus Joseph Müller (München: Franz, 1875), 27–127.

[41] ابن رشد، **مناهج الأدلة في عقائد الملة. مع مقدمة في نقد مدارس علم الكلام**، تقديم وتحقيق محمود قاسم (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1955). كان اشتغال محمود قاسم على الكشف جزءا من رسالته للدكتوراه بجامعة السوربون، باريز، العام 1945، تحت إشراف مؤرخ الفلسفة إميل بريهييه (1872–1952) Émile Bréhier وقد كانت بعنوان **آراء ابن رشد الدينية وترجمة كتاب مناهج الأدلة**.

[42] ابن رشد، **مناهج الأدلة في عقائد الملة. مع مقدمة في نقد مدارس علم الكلام**، تقديم وتحقيق محمود قاسم، الطبعة الثانية (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1964).

بحجة أنها ليست من مذهب ابن رشد وأنها دخيلة عليه. وبسبب من هذا فقد وجهتْ النشرات التي جاءت بعدها.

ظهرت نشرة الجابري العام 1998،[43] وقد أعيد طبعها العام 2019 للمرة الخامسة، من دون أدنى تعديل أو تنقيح. وقد حصل تقسيم العمل بين المشرف على مستوى التفضيلات في القراءة والتدخل في النص وإضافة أمور إليه أو حذف أخرى منه، وتقسيمه إلى فقرات وتجهيزه بالفواصل والنقط ومرافقته بالشروح... إلخ،[44] بحيث ينكسف الجهد الذي من المفترض أن يبذله المحقق لكي ينحصر في إعداد مادة أولية أو نص خام دون تجاوز ذلك إلى مستوى التحقيق.

فهل كان مصطفى حنفي، ومن ثم الجابري، يملك ما يكفي من المبررات لإخراج العمل من جديد؟

للإجابة عن هذا ندلي بهذه الملاحظات.

يبدو من كلام ذ. حنفي أنه قد اعتمد في تحقيقه **للكشف** على النسخ والنشرات التالية:

1. مخطوط الإسكوريال؛
2. مخطوط 132 [كذا] (حكمة تيمور)؛
3. طبعة مللر العربية؛
4. ترجمة مللر الألمانية للكتاب؛
5. نشرة محمود قاسم (الطبعة الثانية).

هذه هي النسخ والنشرات التي يقول المحقق إنه على أساسها حقق نص **الكشف**. وطبعا فإن النشرة لم تستثمر ما هو متوفر اليوم من نسخ خطية للكتاب. أكثر من ذلك، إذا قارن المرء بين هذه النسخ والنشرات، وجد أن الرجل قد أخرج **الكشف** اعتمادا على نسخة واحدة يتيمة هي مخطوطة الإسكوريال 632 لا غير. ويظهر ذلك من كون مخطوط حكمة تيمور 133 إنما هو إعادة إنتاج لنص مللر، وكان قد بين هذا فضلو الحوارني في تقديمه لنشرة **الفصل** للعام 1959، وهو أمر عاد مصطفى حنفي ليؤكده عندما قال إن مخطوط حكمة تيمور 133 «يحاكي نسخة مللر ويستنسخها بما فيها وعليها.»[45] وإذا أضفنا إلى ذلك أن محمود قاسم قد عول أساسا على مخطوطة الإسكوريال وعلى المخطوطة 133 التي هي

---

[43] انظر ابن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة أو نقد علم الكلام ضدا على الترسيم الإيديولوجي للعقيدة ودفاعا عن العلم وحرية الاختيار في الفكر والعمل**، تحقيق مصطفي حنفي، مدخل ومقدمة تحليلية وشروح المشرف على المشروع محمد عابد الجابري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).

[44] الجابري، ابن رشد، **الكشف**، 95، 99.

[45] حنفي، «مقدمة المحقق»، ضمن ابن رشد، **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**، 93. وقد تعرض حنفي بالنقد الضمني لموقف محمد عمارة الذي يلح على أن نسخة 133 هي مستقلة عن باقي النسخ. انظر حنفي، «مقدمة المحقق،» 93؛ هذا وقد وقفنا في هامش سابق على تعرض العسري بالنقد الصريح لموقف عمارة.

استنساخ لعمل موللر؛ وكان هذا قد اعتمد على نسخة يتيمة هي مخطوطة الإسكوريال 632؛ فقد تبين أن حنفي كان يقارن مخطوطة واحدة مع نسخ لها أو نشرات وليس مع نسخ خطية أصيلة أخرى؛ لأنه باستثناء مخطوطة 632 فإن البقية كلها نسخ لها.

ولا بد هنا من القول إن مراجعتنا نشرة **الكشف** في ضوء مخطوطة الإسكوريال قد أدت بنا إلى الوقوف على الجهد الذي بذل لإخراج نص خلو من هنات النشرات السابقة؛[46] ولكن أغلب التصحيحات التي أدخلها حنفي على نسخته الأم كان مصدرها محمود قاسم الذي كانت له إمكانية المعارضة بين نسختين مخطوطتين مستقل إحداهما عن الأخرى، وهما نسخة الإسكوريال 632 ونسخة حكمة تيمور 129. ونتصور أن عمل حنفي كان سيجود لو حصل الاطلاع مباشرة على هذه النسخة الأخيرة.

وقبل الإشارة إلى بعض النواقص التي شابت نشرة **الكشف**، نلفت الانتباه إلى عدم الدقة في الإحالة في تقديم حنفي. مثال ذلك ما يقوله: «وتكفي الإشارة هنا إلى أن محمود قاسم اعتمد هذا المخطوط [أي: 632] في التحقيق جاعلا منه النسخة الأم لأقدميته، ومن مخطوط التيمورية 132 نسخة أساسية.» [47] وقد تكررت الإحالة على مخطوط يحمل رقم 132. والحال أنه لا وجود لمخطوط لابن رشد يحمل رقم 132، وإنما الأمر يتعلق برقم 133؛ وإن رقما واحدا مختلفا في مجال تحقيق النصوص، معناه نص آخر، أو ربما مجموع آخر.

وفي المقابل، فعلى الرغم من تجاوز بعض الهفوات التي سقط فيها محمود قاسم، فإن نشرة 1998 قد تابعت هذا الأخير في بعض أخطائه في القراءة، والتي تجعل الفهم مستعصيا. منها مثلا: «ما يُدرك ذاتيا أخذ أنه مدرك بذاته»؛ والصواب «ما يدرك ثانيا أخذ أنه مدرك بذاته» (إسكوريال، 48ظ، **الكشف**، 157). وإلى ذلك، فقد تجاهل حنفي تصويبات الناسخ. مثال ذلك ما حصل في أحد المواضع (إسكوريال، 47ظ؛ **الكشف**، 155) حيث يقول ابن رشد بخصوص مسألة رؤية الله يوم القيامة: «وقد رام أبو حامد في كتابه المعروف **بالمقاصد**». والصواب هو: «وقد رام أبو حامد في كتابه المعروف **بالاقتصاد**»، إذ لا علاقة لكتاب **المقاصد** بمسألة رؤية الله يوم القيامة. وفعلا، فلما أدرك الناسخ خطأه في النقل استدرك وكتب في الحاشية: "**الاقتصاد**"، ويعني **الاقتصاد في الاعتقاد** حيث يعالج أبو حامد مسألة الرؤية فعلا. غير أن حنفي تجاهل ذلك تماما لتظل العبارة على ما هي عليه في المتن، مستغلقةً مسببةً، بذلك، "أزمةَ فهم".[48]

---

[46] فضلا عن الجهاز النقدي المصاحب، كتخريج الآيات والأحاديث وفهارس عامة للنص المحقق ولمدخله العام ومقدمته التحليلية.

[47] مصطفى حنفي، "مقدمة التحقيق،" 91.

[48] مع أنه من عادته أن يَعتبر تصحيحات الناسخ أو القارئ.

والأمر الآخر الذي يجدر بنا الوقوف عنده هنا، لمكان أهميته، هو أن مصطفى حنفي قد ذهب في مقاربته للنسخ الخطية **للكشف** ضحية المقاربة التي كان قد اعتمدها محمود قاسم. فعلى الرغم من معرفته باعتماد محمود قاسم على النسخة الخطية رقم 129 في نشرته الأولى **للكشف**، والتي اعتبرها هذا، دون حجة، تحمل مذاهب دخيلة وغريبة عن مذهب ابن رشد، فأسقطها ولم يذكرها حتى في هوامش نشرته، فإن حنفي لا يخبرنا عن الدواعي التي حملته على تجاهلها، وهي النسخة الخطية الوحيدة التي كان يمكن أن يقارن بها نسخة الإسكوريال.

ولكن، لماذا هذا التأكيد على نسخة حكمة تيمور 129؟

هذا التأكيد منا جاء لسببين: أحدهما فيلولوجي، والثاني مذهبي.

أما بخصوص السبب الفيلولوجي، فقد يجب التأكيد أن نسخة حكمة تيمور 129 تحمل معها ما يجعلنا نراجع ما استقر من أحكام بخصوص صيغة **الكشف**. وفي هذا يقول مصطفى حنفي في تقديم نشرته: «يندرج هذا الكتاب [=**الكشف**] من جهة تصنيفه في عداد المؤلفات الرشدية الأصيلة التي **لم تعرف مراجعة أو شروحا أو إضافة**. وهي، على الترتيب، **فصل المقال** و**الكشف عن مناهج الأدلة** و**تهافت التهافت**.»[49] والحق أن لنا ملاحظة جوهرية بخصوص هذا الموقف. إن هذا القول، أولا، هو استعادة شبه حرفية لما كان الراحل جمال الدين العلوي قد دوّنه في **المتن الرشدي** حيث قال: «وأما المؤلفات الموضوعة، فالظاهر أن مجموعة منها **لم تعرف مراجعة ولا ما يشبه المراجعة**، وأعني بها الثلاثية المشهورة: **فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة وتهافت التهافت**.»[50] والحكمان معا، أعني حكم كل من العلوي وحنفي بالتبعية، مجانبان للصواب تماما، لأنهما يتعارضان مع ما يوجد من أدلة تُظهر بما لا يدع مجالا للشك أن نص **الكشف** قد خضع للمراجعة أكثر من مرة من قبل ابن رشد. والنسخة الخطية **للكشف** المحفوظة بخزانة دار الكتب المصرية بحكمة تيمور 129 والتي ذكرناها من قبل تحمل فقرات بل صفحات لا توجد في النشرات الرائجة اليوم؛ والذي يشهد لأصالة هذه النسخة، فضلا عن وجود نسخ خطية أخرى،[51] هو أن ابن تيمية (ت. 728هـ/ 1328م) كان قد استعملها ونقل منها في كتابه المعروف **درء تعارض العقل والنقل**.[52]

---

[49] حنفي، "مقدمة التحقيق،" ضمن ابن رشد، **الكشف**، 89. والتشديد منا.

[50] العلوي، **المتن الرشدي**، 155. والتشديد منا.

[51] See Fouad Ben Ahmed, "Ibn Rushd in the Ḥanbalī Tradition. Ibn Taymiyya and Ibn Qayyim al-Jawziyya and the Continuity of Philosophy in Muslim Contexts," *The Muslim World*, vol. 109, 4 (October 2019): 567–572.

[52] ويجب أن نقول إن صيغة **الكشف** التي استعملها ابن تيمية **درء تعارض العقل والنقل** وإن كانت قريبة من الصيغة المحفوظة في نسخة حكمة تيمور 129، فإنها تختلف عنها في بعض المواضع. انظر تقي الدين ابن تيمية، **درء**

وأما بخصوص السبب المذهبي الذي يجعلنا نؤكد على أهمية نسخة حكمة تيمور 129، فإننا نقترح أن ننقل فقرتين منها فقط:

مباشرة بعد الانتهاء من تعريف الله بأنه نور، توقع ابن رشد أن يُثار اعتراض على قوله التالي: «والواجب عندي في هذه الصفة [الجسمية] أن يُجرى فيها على منهاج الشرع، فلا يُصرَّح فيها بنفي ولا إثبات.»[53] وقد وردت صيغة الاعتراض كما يلي:

> فإن قيل: "الإمام المهدي رضي الله عنه قد صرح بنفي الجسمية وكفر المثبت لها، فكيف قلتم أنتم إن الفاضل في الشرع أن لا يصرح فيها بإثبات ولا نفي؟" قلنا: "**إن ما حكيناه عن الشرع المنقول فهو موجود فيه، أعني لم يصرح فيه بأنه ليس بجسم لا في الكتاب ولا في السنة. وأما ما حصله الإمام المهدي رضي الله عنه من التصريح بذلك، فهو الواجب بحسب زمانه**. وذلك أن الناس لما اجترأوا على الشرع وسألوا عما لم يسأل عنه الصحابة رضي الله عنهم، وهو هل هو جسم أم ليس بجسم، إذ هذا السؤال موجود في فطر الناس بالطبع، واشتهر هذا السؤال وفشا في الناس، وكان السبب فيه سؤال من دعي إلى الدخول في الإسلام من سائر الأمم الذين اعتادوا النظر لم يكن بد لأهل الإسلام من الجواب في ذلك. **فأجاب بعضهم في ذلك بجواب هو خطأ، وهو أنه جسم، وأجاب بعضهم بالجواب الصواب، وهو أنه ليس بجسم.** وكثر الاختلاف بينهم ووقع الشك والحيرة كفر بعضهم بعضا. ولما كانت خاصة الإمام المهدي رضي الله عنه رفع الاختلاف بين الناس أتى رضي الله عنه مقررا لنفي الجسمية عنه سبحانه وكفر المثبت للجسمية. وهو شيء جَرى، من فعله رضي الله عنه في الشرع في وقته وبحسب الناس الذين وجد فيهم، مجرى التتميم والتبيين، والله يخص بفضله وعلمه من يشاء." (حكمة تيمور: 129، 45–46).[54]

تعارض العقل والنقل، تحقيق محمد رشاد سالم، عشرة أجزاء، ط. 2، الجزء العاشر (الرياض: منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1411هـ/ 1991م)، 261. وانظر عملنا الوارد في الهامش السابق، 568.

[53] **الكشف**، 139، هـ 132.

[54] وقد أورد ابن تيمية هذا النص حرفيا. انظر: **درء تعارض العقل والنقل**، الجزء 10، 299–300. ويميز ابن رشد فيه تمييزا حاسما بين مستويين في القول: مستوى نظري، وهو الذي يجعل من الاعتقاد بنفي الجسمية جوابا صائبا ومن الاعتقاد بالجسمية جوابا خاطئا. ومستوى ثان يغدو فيه ذلك الجواب الصائب خاطئا؛ وذلك لأسباب لا علاقة لها بالجواب في حد ذاته، وإنما بالسياق الذي يجري فيه هذا الجواب. يتعلق الأمر بالانتقال من مستوى الاعتقاد إلى مستوى حمل الناس على ذلك الاعتقاد وفرضه عليهم دونما مراعاة لخصوصية الاعتقاد ولا المعتقدين. فالمعروف أن هذا المعنى، أعني ما ليس بجسم، إنما هو معنى عويص جدا على الأفهام؛ وعن هذه العواصة يقول ابن رشد: «إن إدراك هذا المعنى، أعني أنه ليس بجسم، الذي هو الحق، ليس هو قريبا من المعروف بنفسه برتبة واحدة ولا رتبتين ولا ثلاث.» **الكشف**، تحقيق مصطفى حنفي، 141، ف. 136. بل أكثر من ذلك يكفي النظر في الطريق التي سلكها

ويقول ابن رشد بخصوص الجهة:

فإن قيل: "هذا كله خلاف للإمام المهدي رضي الله عنه، فإنه نفى الجهة وكفر المثبت لها،" قلنا: "**هذا صحيح. فإن أهل زمانه** لما كانوا يثبتون الجهة الحقيقية التي يلزم عن من وجد فيها أن يكون جسما، فهذا[55] القول الذي قلنا هو نفي لهذه الجهة، وذلك أنه إذا انتفى أن يكون خارج العالم مكان ولا زمان انتفت الجهة الحقيقية. **وهذا الذي قُلناه إنما قصدنا به الخواص. وعلى الحقيقة ليس ينبغي أن يجعل أصلا من أصول الدين الذي ينبغي أن يصرح به.** فقد ظهر لك من هذا أن إثبات الجهة التي تدل على سطح ليس يمكن أن يحل فيه جسم ليس يعرض منه إثبات الجسمية؛ **لكن لا ينبغي أن يصرح بهذا إلا للقليل من الناس.**" (حكمة تيمور: 129، 49).[56]

وهناك أمثلة أخرى لنصوص انفردت بها هذه النسخة، مما يرد بعضه عند ابن تيمية؛[57] وعليه فنحن، أولا، أمام نسخة خطية أصيلة مستقلة تماما عن "النسخ" التي اعتمد عليها مصطفى حنفي؛ ومن شأن الاطلاع عليها أن يجعل المهتمين مطالبين بالرجوع عن الاعتقاد بأن **الكشف** لم يُراجع من قبل ابن رشد.

المتكلمون لتتبين هذه العواصة. هذا من جهة صعوبة هذا المعنى، أما من جهة الأثر والمفعول، إذ لما كان لكل خطاب مفعول- ثم إن الأمر يتعلق باعتقادات لا نعتقد فيها من أجل ذاتها وإنما من أجل أن يظهر ذلك على أعمالنا- فإن التصريح بنفي الجسمية يغدو خطأ لأنه يبطل المفعول الذي لظاهر الشرع. يقول ابن رشد: «فيجب أن لا يصرح بما يَؤُول عندهم إلى إبطال هذه الظواهر. فإن تأثيرها في نفوس الجمهور إنما هو حملها على ظاهرها، وأما إذا أولت فإنه يؤول الأمر فيها إلى أحد أمرين: إما أن يسلط التأويل على هذه وأشباه هذه في الشريعة، فتتمزق الشريعة كلها وتبطل الحكمة المقصدة منها؛ وإما أن يقال في هذا كلها إنها من المتشابهات. فهذا كله إبطال للشريعة ومحو لها من النفوس من غير أن يشعر الفاعل بذلك بعظيم ما جناه على الشريعة.» **الكشف**، 139، ف. 133. إن التمييز بين السياق النظري والسياق التداولي السياسي أمر حاسم في مقاربة ابن رشد للخطاب العقدي. وفي هذا التمييز اصطدام واضح مع الركن الأساس من استراتيجية العقيدة التومرتية: وحمل الناس على التصريح بنفي التجسيم أمر واجب وتكفير ومعاقبة كل من خالف ذلك. هنا كان ابن رشد مضطرا لرد أقوال ابن تومرت إلى سياقها الذي أُنشئت فيه أول الأمر. **ونستفيد من قوله أنه يضع ما يقوله هو في مقابل قول ابن تومرت، ويضع القرآن سندا لما يقوله بينما يضع التاريخ والسياق سندا لمذهب ابن تومرت "التكفيري".**

[55] **"**وهذا**"** في النسخة الخطية.

[56] هذا النص لم نقف عليه في **درء تعارض العقل والنقل**.

[57] للوقوف على بعض من هذه النصوص التي لا توجد في نسخة الإسكوريال، انظر:
Silvia Di Donato, «Le *kitāb al-kašf ʿan manāhiğ al-adilla* d'Averroès: les phases de la rédaction dans les discours sur l'existence de Dieu et sur la direction, d'après l'original arabe et la traduction hébraïque,» *Arabic Sciences and Philosophy* 25 (2015) : 105–133, 112–113, 115–118, 129, 130; Marc Geoffroy, "À propos de l'almohadisme d'Averroès: l'anthropomorphisme (tagsïm) dans la seconde version du kitāb al-kasf ʿan manāhij al-adilla," in *Los Almohades problemas y perspectivas*, ed. Patrice Cressier, Maribel Fierro, and Luis Molina, 2 vols. (Madrid: Consejo superior de investigaciones cientificas, 2005) ii, 886–894; Ben Ahmed, "Ibn Rushd in the Ḥanbalī Tradition.," 568, 559, 570, 571.

وثانيا، كان الراحل محمد عابد الجابري قد وجد العام 1978 في عقيدة ابن تومرت الإطار الأيديولوجي الذي يُحرك فلسفة ابن رشد. ففي إطار هذه «الثورة الثقافية التجديدية»، يقول الجابري، «يجب أن ننظر إلى عمل ابن رشد».[58] ولذلك لم يتردد في اعتبار **أعز ما يطلب**[59] لابن تومرت «الإطار الأيديولوجي الذي تَحرك فيه فيلسوف قرطبة».[60] وقد عاد الجابري العام 1998 ليؤكد مذهبه، عندما قال عن **الكشف** إنه «يدخل بصورة مباشرة في إطار الاستراتيجية الثقافية للدولة، وأنه **التعبير النهائي** عن مرحلة الأوج التي وصل إليها مشروع ابن تومرت الإصلاحي.»[61]

إذا كان ما سبق هو، بالجملة، الإطار التاريخي والأيديولوجي الذي أطر به الجابري كتاب **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**، فإن النصين المذكورين أعلاه هما جزء لا يتجزأ من هذا **الكتاب**، حيث يُذكر فيهما ابن تومرت بالاسم، وهما يسجلان انفصالا واضحا لابن رشد عن مذهب ابن تومرت، بل ورفضا صريحا منه للتوجه العام الذي انتهجته الدعوة الموحدية عندما فرضت على جميع الناس التصريح بنفي التجسيم والجهة وتكفير من يقول بخلاف ذلك. والظاهر أن هذه الصيغة من كتاب **الكشف** لم تكن بيد الجابري. وبما أن نص **الكشف** قد كُتب، في كل الأحوال، زمنا ليس بقصير بعد وفاة ابن تومرت، أعني زمن الخلفاء الموحدين، فإننا نرى أنه من باب الاختزال اعتبار **الكشف** خادما لعقيدة الموحدين ضد الأشعرية. والحال أن الطرفين معا، أعني العقيدتين الأشعرية والتومرتية، كانا موضع نقد ابن رشد الفيلسوف، وللأسباب ذاتها تقريبا؛ وهما معا من «عقائد الملة» التي وقعت بسبب من التأويل في «شبه مزيفة وبدع مضلة».[62] لكل هذا نتصور أنه في الإنصات إلى

---

[58] محمد عابد الجابري، "المدرسة الفلسفية في المغرب والأندلس: مشروع قراءة جديدة لفلسفة ابن رشد،" ضمن **ابن رشد ومدرسته في الغرب الإسلامي**، أشغال الندوة الدولية بمناسبة مرور ثمانية قرون على وفاة ابن رشد، 21–23 أبريل 1978، الطبعة الثانية (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013): 102–161، 158. ويقول الجابري: «**إن عقلانية ابن رشد الواقعية المتفتحة المستقبلية** [...] **تتويج لثورة ثقافية أحدثتها حركة ابن تومرت التجديدية**.» 154.

[59] مجموع لابن تومرت يعرف **بأعز ما يطلب**. وقد نشر ثلاث مرات، بالجزائر من قبل لوسياني، ومن قبل عمار الطالبي مرة أخرى بالجزائر، وأخيرا من قبل عبد الغني أبو العزم في المغرب.

[60] الجابري، "المدرسة الفلسفية في المغرب والأندلس،" 155. ومن هذه الجهة، فإن ابن رشد يمثل قمة الثورة التجديدية في الثقافة العربية وفي منهجية التفكير العربي التي دشنها ابن تومرت. انظر: "المدرسة الفلسفية في المغرب والأندلس،" 159. ولذلك يغدو أمرا عاديا في نظر الجابري أن يختم ابن رشد **فصل المقال** بالثناء على الأمر الغالب؛ والذي فهمه الجابري بمعنى الخلفاء الموحدين: «ليس غريبا أن يختم ابن رشد كتابه **فصل المقال** بالثناء والتنويه بالخلفاء الموحدين؛» ويعلق الجابري في الموضع نفسه: «هذه شهادة ثمينة من فيلسوف منطقي رياضي لا يعرف التملق ولا الحشو سبيلا إلى لسانه أو قلمه، شهادة تلخص في كلمات قليلة نتائج الثورة الموحدية في مجال العلم والثقافة.» "المدرسة الفلسفية في المغرب والأندلس،" 158.

[61] الجابري، **ابن رشد: سيرة وفكر**، 106. والتشديد منا.

[62] نلقي في دراسة حديثة لنا مزيدا من الأضواء على علاقة ابن رشد بالأشعرية والموحدين. انظر: فؤاد بن أحمد، "في مراجعة علاقة ابن رشد بالمذهب الأشعري وبالدعوة الموحدية،" **الملتقى الوطني للفكر الأشعري بالأندلس: تاريخ**

النصوص والوثائق ما قد يدفعنا إلى مراجعة الكثير من الكلام الذي قيل وما يزال يقال بخصوص أبي الوليد رحمه الله.

خاتمة

وقفنا أعلاه على ما نتصوره عوائق تحول دون اعتبار النشرات التي أشرف عليها الجابري نشرات نقدية. فلا نشرة من هذه النشرات، ونعني **فصل المقال** و**تهافت التهافت** و**مسألة في أن الله تبارك وتعالى يعلم الجزئيات والكشف عن مناهج الأدلة** قد اعتمدت على نسخ خطية جديدة لم تكن في متناول أصحاب النشرات السابقة، بل على العكس من ذلك، إنَّ عددَ النسخ التي اعتمدت مثلا في إعادة إخراج **التهافت والكشف** أقل مما كان بيد موريس بويج ومحمود قاسم. وإلى ذلك، فإن هذه النشرات الجديدة قد جاءت خلوا من جهاز نقدي حقيقي يُفترض فيه أن يكون مُصاحبا للنص المحقق؛ أما الفهارس التي نجدها في آخر هذه النشرات فلا تفي بالغرض. لكن الظاهر أن الجابري لم يكن يقصد الاستجابة للمقتضيات الأكاديمية في الإخراج العلمي للنصوص، وإنما كان يريد ألا يخلف الموعد مع 1998، السنة الدولية للاحتفال على نطاق واسع بالذكرى الثمانمائة لوفاة ابن رشد؛ لذلك كان الاستعجال سيد الموقف في بعض من الأحوال.[63] وعلى العموم، فالجابري وإن لم يستجب لمقتضيات "التحقيق"، فإنه قد استجاب لهاجس "التيسير" والتنوير الذي يحركه وتمكين جمهور عريض من القُرّاء من كتبٍ لابن رشد مؤطرة تأطيرا مُوَجَّها ومُوَجِّها. ويكفي عددُ الطبعات الذي وصلته تلك الأعمال اليوم دليلا على النجاح الكبير الذي حققه مشروع الجابري من هذه الجهة.

وإشكالات، تنسيق علال جمال البختي (الرباط-تطوان: منشورات الرابطة المحمدية للعلماء-مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، 2020)، 493–501.

[63] مثلا، لم يكن هناك متسع من الوقت لانتظار الحصول على النسخ الخطية **لتهافت التهافت** المتوفرة في إيران. انظر: محفوظ، "مقدمة التحقيق،" 95؛ وبخصوص **فصل المقال**، يقول العسري: «الظاهر أن ظروفا قد أطاحت ببعض وقائع التاريخ الداخلي لنشر هذا الكتاب، فاستعجلت الجابري، وجعلته ينشر مسودة الفكرة الأولى عن هذه المقدمة، بكثير من الأخطاء والتصحيفات والسقطات، كما دفعته إلى نشر **الضميمة** من دون أي تحقيق.» 128، هـ.31. ويقصد بـ"**الضّميمة**" "**مسألة في أن الله تبارك وتعالى يعلم الجزئيات**".

بيبليوغرافيا

ابن تيمية، تقي الدين. **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق محمد رشاد سالم، عشرة أجزاء، ط. 2، الجزء العاشر. الرياض: منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1411هـ/ 1991م.

ابن رشد، أبو الوليد. **جوامع سياسة أفلاطون**، نقله من العبرية إلى العربية وقدم له أحمد شحلان، ط. 2. الرباط: مطبعة الرسالة، 2014.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة أو نقد علم الكلام ضدا على الترسيم الإيديولوجي للعقيدة ودفاعا عن العلم وحرية الاختيار في الفكر والعمل**، تحقيق مصطفي حنفي، مدخل ومقدمة تحليلية وشروح المشرف على المشروع محمد عابد الجابري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**، مخطوط حكمة تيمور. دار الكتب المصرية: 129.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **الكليات في الطب مع معجم بالمصطلحات الطبية العربية**، تحقيق مراد محفوظ وآخرين، مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1999.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **تفسير ما بعد الطبيعة**، تحقيق موريس بويج، 4 مجلدات. بيروت: دار المشرق، 1938–1952.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **تلخيص السماء والعالم**، تحقيق جمال الدين العلوي. فاس: منشورات كلية الآداب، 1984.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **تلخيص الكون والفساد**، تحقيق جمال الدين العلوي. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1995.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **تلخيص كتاب الجدل**، حققه وقدم له وعلق عليه تشالس بترورث، شارك في التحقيق أحمد عبد المجيد هريدي. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **تلخيص كتاب الحس والمحسوس**، حرره وعلق عليه صبى بلومبرج. كامبردج: الأكاديمية الأمريكية للقرون الوسطى، 1972.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **تلخيص كتاب العبارة**، حققه المرحوم محمود قاسم، راجعه وأكمله وقدم له وعلق عليه تشالس بترورث وأحمد عبد المجيد هريدي. القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب، 1981).

ابن رشد، محمد بن أحمد. **تلخيص كتاب القياس**، حققه المرحوم محمود قاسم، راجعه وأكمله وقدم له وعلق عليه تشالس بترورث وأحمد عبد المجيد هريدي. القاهرة: الهيئة المصرية العام للكتاب، 1983.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **تهافت التهافت، انتصارًا للروح العلمية وتأسيسا لأخلاقيات الحوار**، تحقيق أحمد محفوظ وآخرين، مع مدخل ومقدمة تحليلية وشروح للمشرف على المشروع محمد عابد الجابري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **تهافت التهافت**، تحقيق موريس بويج. بيروت: دار المشرق، 1930.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **ثلاث رسائل للشيخ الأجل العلامة أبي الوليد محمد بن رشد**، ضمن: *Philosophie und Theologie von Averroes*, ed. Marcus Joseph Müller. München: Franz, 1859.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **فصل المقال في تقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال أو وجوب النظر العقلي وحدود التأويل (الدين والمجتمع)**، تحقيق محمد عبد الواحد العسري، إشراف محمد عابد الجابري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال**، دراسة وتحقيق محمد عمارة ط. 2. القاهرة: دار المعارف، 1982.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **كتاب فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال** للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد، تحقيق جورج فضلو الحوراني. ليدن: بريل، 1959.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **مقالات في المنطق والعلم الطبيعي**، تحقيق جمال الدين العلوي (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1983)؛

ابن رشد، محمد بن أحمد. **مناهج الأدلة في عقائد الملة. مع مقدمة في نقد مدارس علم الكلام**، تقديم وتحقيق محمود قاسم. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1955.

ابن رشد، محمد بن أحمد. **مناهج الأدلة في عقائد الملة. مع مقدمة في نقد مدارس علم الكلام**، تقديم وتحقيق محمود قاسم، الطبعة الثانية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1964.

ابن شريفة، محمد. **ابن رشد الحفيد. سيرة وثائقية**. البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 1999.

ألوزاد، محمد. "في الرشدية العربية المعاصرة،" **مقدمات: المجلة المغاربية للكتاب** 15 (شتاء 1998): 29–37.

أمليل، علي. **السلطة الثقافية والسلطة السياسية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996

بن أحمد، فؤاد. "في مراجعة علاقة ابن رشد بالمذهب الأشعري وبالدعوة الموحدية،" **الملتقى الوطني للفكر الأشعري بالأندلس: تاريخ وإشكالات**، تنسيق علال جمال البختي،

493–501. الرباط-تطوان: منشورات الرابطة المحمدية للعلماء-مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية، 2020.

الجابري، محمد عابد. "المدرسة الفلسفية في المغرب والأندلس: مشروع قراءة جديدة لفلسفة ابن رشد،" ضمن **ابن رشد ومدرسته في الغرب الإسلامي**، أشغال الندوة الدولية بمناسبة مرور ثمانية قرون على وفاة ابن رشد، 21–23 أبريل 1978، الطبعة الثانية، 102–161. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013.

الجابري، محمد عابد. **ابن رشد: سيرة وفكر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

عبد الرحمن، طه. **حوارات من أجل المستقبل**. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2011.

العسري، محمد عبد الواحد. "تحقيقات محمد عابد الجابري وفريقه للمؤلفات الأصيلة لابن رشد،" ضمن **التراث والنهضة: قراءات في أعمال محمد عابد الجابري، تنسيق كمال عبد اللطيف**، 119–140. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

العلوي، جمال الدين. **المتن الرشدي، مدخل لقراءة جديدة**. البيضاء: توبقال، 1986.

المصباحي، محمد. "حول إشكالية المتن الرشدي: مراجعة نقدية لكتاب **المتن الرشدي**،" ضمن **دلالات وإشكالات: دراسات في الفلسفة العربية الإسلامية**، 71–83. الرباط: منشورات عكاظ، 1988.

Badawi, ʻAbdurrahmân. « Remarques et questions,» in Multiple Averroès, édité par Jean Jolivet, 42. Paris : Les Belles Lettres, 1978.

Ben Ahmed, Fouad. "Ibn Rushd in the Ḥanbalī Tradition. Ibn Taymiyya and Ibn Qayyim al-Jawziyya and the Continuity of Philosophy in Muslim Contexts," *The Muslim World*, vol. 109, 4 (October 2019): 561–81.

Charles Butterworth, "The Source that nourishes, Averroes's Decisive Determination," *Arabic Sciences and Philosophy* 5 (1995): 93–119.

Derenbourg, Hartweg. *Les Manuscrits arabes de l'Escurial.* Paris : E. Leroux,1884.

Geoffroy, Marc. "À propos de l'almohadisme d'Averroès: l'anthropomorphisme (tagsïm) dans la seconde version du kitāb al-kasf ʿan manāhij al-adilla," in *Los Almohades problemas y perspectivas*, 2 vols : ii, edited by Patrice Cressier, Maribel Fierro,

and Luis Molina, 853–894. Madrid: Consejo superior de investigaciones cientificas, 2005.

Silvia Di Donato, «Le *kitāb al-kašf ʿan manāhiǧ al-adilla* d'Averroès: les phases de la rédaction dans les discours sur l'existence de Dieu et sur la direction, d'après l'original arabe et la traduction hébraïque,» *Arabic Sciences and Philosophy* 25 (2015) : 105–133.

Endress, Gerhard. «Le projet d'Averroès: Constitution, réception et édition du corpus des œuvres d'Ibn Rušd,» in *Averroes and the Aristotelian Tradition. Sources, Constitution and Reception of the Philosophy of Ibn Rushd (1126–1198)*, edited by G. Endress, J. Aertsen, 3–31. Leiden-Boston-Köln: Brill, 1999.

Ibn Rušd (Averroes), *Decisive Treatise & Epistle Dedicatory*, Translation, with introduction and notes, by Charles E. Butterworth. Provo, Utah: Brigham Young University Press, 2001.

Ibn Rušd (Averroes), *On the Harmony of Religion and Philosophy*, A Translation, with introduction and notes, of Ibn Rushd's *Kitāb fasl al-maqal*, with its appendix (Damina), and an extract from *Kitāb al-Kashf 'an Manāhij al-adilla*, by George F. Hourani. London: Messrs. Luzac & Co, 1976.

Ibn Rušd (Averroes), *Philosophie und Theologie von Averroes*, aus dem Arabishchen üebersetzt von Marcus Joseph Müller (München: Franz, 1875).

Ibn Rušd (Averroès), *Tahafot at-Tahafot*, texte arabe établi par Maurice Bouyges (Beyrouth : Imprimerie catholique, mcmxxx).

Wolfson, Harry A. "Plan for the Publication of a Corpus Commentariorum Averrois in Aristotelem," *Speculum* Vol. 6, No. 3 (Jul., 1931): 412–427.

Wolfson, Harry A. "Revised Plan for the Publication of a *Corpus Commentariorum Averrios in Aristotelem*," *Speculum*, Vol. 38, No. 1 (Jan., 1963): 88–104.

مركز أفكار للدراسات والأبحاث

Afkaar Center for Studies and Research

https:// Afkaar.Center

afkaarcenter@gmail.com

twitter.com/AfkaarCenter

facebook.com/AfkaarCenter

ALL RESERVED©2020

جميع الحقوق محفوظة © 2020